

Distr.: General
29 June 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه

إضافة

تجميع الممارسات الجيدة

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره ٢٢/٧. وتعرض المقررة الخاصة في هذا التقرير معلومات عن الممارسات الجيدة في إطار أعمال حقوق طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة في المياه والصرف الصحي، بما فيهم الهيئات الحكومية (الوطنية والمحلية)، والوكالات الدولية، ومقدمو الخدمات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، كما تتناول العديد من النهج المتخذة لأعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي، بما فيها التشريعات، والتخطيط، وتقديم الخدمات، وأنشطة الدعوة وبناء القدرات، والرصد، والمقاضاة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	أولاً - مقدمة
٤	٢٣-٧	ثانياً - الأطر القانونية والمؤسسية
٤	١٢-٨	ألف - الأطر والمبادرات الدولية والإقليمية
٦	١٤-١٣	باء - الأطر القانونية الوطنية
٨	١٨-١٥	جيم - السياسات والتخطيط ووضع البرامج على المستوى الوطني
١٠	٢٣-١٩	دال - التنظيم
١٢	٣٦-٢٤	ثالثاً - التمويل ورصد موارد في الميزانية
١٢	٣٠-٢٦	ألف - تخصيص موارد محددة الهدف في الميزانية
١٣	٣٣-٣١	باء - الإعانات
١٤	٣٦-٣٤	جيم - تكاليف الإنشاءات والتوصيل
١٥	٧٨-٣٧	رابعاً - التنفيذ
١٥	٤٣-٣٨	ألف - المناطق الريفية
١٧	٥٤-٤٤	باء - المناطق الحضرية المحرومة
١٩	٥٦-٥٥	جيم - نوعية المياه
٢٠	٥٩-٥٧	دال - تعزيز النظافة الصحية
٢٠	٦٤-٦٠	هاء - عدم التمييز
٢٢	٦٩-٦٥	واو - حالات الطوارئ
٢٣	٧٢-٧٠	زاي - المدارس والمؤسسات والمباني والأماكن العامة الأخرى
٢٣	٧٧-٧٣	حاء - الدعوة وبناء القدرات
٢٥	٧٨	طاء - مسؤوليات الأطراف الثالثة
٢٥	١٠٢-٧٩	خامساً - المساءلة والرصد
٢٦	٩١-٨٠	ألف - الرصد والمؤشرات
٢٩	٩٦-٩٢	باء - التقاضي
٣٠	١٠٢-٩٧	جيم - الإدارة الرشيدة والشفافية
٣٢	١٠٥-١٠٣	سادساً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٧ الذي طلب فيه المجلس إلى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إعداد خلاصة بأفضل الممارسات.

٢- وعند الاضطلاع بالمهمة المذكورة أعلاه، أعلنت المقررة الخاصة عزمها على جمع الممارسات "الجيدة" لا "أفضل" الممارسات، على نحو ما بينته في تقريرها الأول المقدم إلى المجلس^(١). كما لاحظت المقررة أن "الجيد" يمثل مفهوماً ذاتياً، ولذلك من المهم أن توضع أولاً معايير يُحتكم إليها في تقييم أية ممارسة من منظور حقوق الإنسان، ثم تطبق هذه المعايير بعد ذلك على جميع الممارسات قيد النظر. وقد نوقشت هذه المعايير مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة في إطار مشاوراة عقدتها المقررة الخاصة في لشبونة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأسفرت هذه المشاورة عن تحديد ١٠ معايير، خمسة منها قياسية (هي التوافر، وإمكانية الحصول، والجودة/السلامة، والقدرة على تحمل التكاليف، والمقبولية) والخمسة الأخرى شاملة (هي عدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والأثر، والاستدامة). ويرد توضيح للمعايير في تقرير المقررة الخاصة المرحلي المتعلق بالممارسات الجيدة^(٢).

٣- ونظراً إلى أن الممارسات قد لا تستوفي جميع المعايير العشرة، فينبغي لها أن تهدف، على وجه التحديد، إلى استيفاء بعض الجوانب على الأقل، دون أن تقوض أي معيار من المعايير الأخرى.

٤- وقد أعدت المقررة الخاصة استبياناً ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم مقترحات استناداً إلى هذا الإطار. كما عقدت سبع مشاورات مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات والجهات التنظيمية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، ووكالات التعاون الإنمائي، والقطاع الخاص، ومقدمي الخدمات، ووكالات الأمم المتحدة. واستناداً إلى ١٥٧ رداً خطياً على الاستبيان وإلى عشرات الممارسات التي عُرضت أثناء المشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة، أعدت المقررة الخاصة هذه الخلاصة التي تضم الممارسات الجيدة^(٣).

٥- وبما أن الدول مسؤولة عن ضمان إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي، فسوف يتناول هذا التقرير مجموعة واسعة من الممارسات التي يؤديها أصحاب مصلحة مختلفون في العديد من البيئات. وكانت الشراكة بين أصحاب المصلحة، سواء في وضع

(١) A/HRC/10/6، الفقرة ٣٤.

(٢) A/HRC/15/31/Add.1.

(٣) جميع المقترحات متاحة في الموقع التالي:

www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/StakeholdersGPQuestionnaire.aspx

التشريعات والسياسات التشريعية، أم في تقديم الخدمات، أم في أنشطة الدعوة وبناء القدرات، موضوعاً ثابتاً في جميع الممارسات المقدمة.

٦- ولا تعرض هذا التجميع، الذي يخضع لقيود الأمم المتحدة المتعلقة بالحد الأقصى لعدد الكلمات في الوثائق، جميع الممارسات الجيدة التي تلقتها المقرر الخاصة^(٤). وقد استخلصت المقررة الخاصة أفكاراً مهمة من جميع المقترحات المتلقاة، وهي تعرب عن امتنانها لجميع المنظمات والأفراد الذين شاركوا في هذه العملية. كما تعتزم نشر كتاب في عام ٢٠١٢ يتناول بمزيد من التفاصيل الممارسات الواردة في التقرير، وسوف يتضمن هذا الكتاب ممارسات أخرى تعذر تناولها في هذا التقرير لضيق المساحة.

ثانياً - الأطر القانونية والمؤسسية

٧- يولي قانون حقوق الإنسان قدراً كبيراً من الأهمية للاعتراف الصريح بالحقوق. وتكمن أهمية إدراج حق من الحقوق في إطار قانوني في إعطاء الناس الأحقية في التمتع بهذا الحق؛ ويمكن بعد ذلك تحديد المعايير والنهج في القوانين والسياسات ذات الصلة. وتتناول المقررة الخاصة، في هذا الجزء من التقرير، المبادرات التي أُطلقت على المستويين الدولي والإقليمي للاعتراف بالحق في المياه والصرف الصحي، والأطر القانونية والاستراتيجيات والخطط والقواعد التنظيمية التي وضعتها الدول في هذا الصدد.

ألف - الأطر والمبادرات الدولية والإقليمية

٨- وفي عام ٢٠٠٢ اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٥ الذي أوضحت فيه المعايير اللازمة للحق في المياه، وأشارت فيه إلى أهمية الصرف الصحي والنظافة الصحية في أعمال ذلك الحق. وقد أدى هذا التعليق العام دوراً مشجعاً لمزيد من التطورات في تأكيد الحق في المياه. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت اللجنة بياناً بشأن الحق في الصرف الصحي، أسهم في مزيد من فهم هذا الحق^(٥). وكانت إسبانيا وألمانيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات في طليعة الدول المشاركة في المبادرات الدولية الرامية إلى أعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي، حيث عملت هذه الدول على ضمان تعيين مجلس حقوق الإنسان لأول خبير مستقل معني بمسألة التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بمياه الشرب والصرف الصحي في آذار/مارس ٢٠٠٨، وعلى صدور قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤

(٤) تستند الممارسات المذكورة إلى ما ورد في المقترحات المقدمة، ولم تتمكن المقررة الخاصة من التحقق من جميع الممارسات.

(٥) E/C.12/2010/1.

في تموز/يوليه ٢٠١٠، وهو القرار الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بالحق في المياه والصرف الصحي، كما عملت على تأكيد مجلس حقوق الإنسان لهذا الاعتراف بتوافق الآراء في قراره ٩/١٥ الصادر في العام نفسه. وفي آذار/مارس ٢٠١١، وانطلاقاً من الاعتراف بأهمية القرارات المعتمدة في عام ٢٠١٠، قام المجلس بموجب قراره ٢/١٦، بتغيير عنوان الولاية إلى المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتمديد الولاية لفترة ثلاث سنوات أخرى. وقد أحدثت هذه التطورات السياسية تأثيراً إيجابياً، حيث أكدت الحقوق في المياه والصرف الصحي باعتبارها حقوقاً ملزمة قانوناً لجميع الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي غيره من معاهدات حقوق الإنسان، وشجعت على صياغة القانون العرفي الدولي في هذا المجال، وطلبت من الدول تهيئة بيئة مؤاتية لإعمال هذه الحقوق. كما تمثل القرارات المذكورة أعلاه إشارة مهمة إلى أهمية حقوق الإنسان في تحقيق الوصول الشامل إلى المياه والصرف الصحي.

بروتوكول لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالمياه والصحة

يهدف البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة، الموقع في عام ١٩٩٩، والصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية، إلى ضمان الوصول الشامل إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الكافية، حيث يربط البروتوكول بين المسائل المتعلقة بإدارة المياه والمسائل المتعلقة بالصحة. ويتضمن هذا البروتوكول المبادئ نفسها التي تنطوي عليها الحقوق في المياه والصرف الصحي، ويولي اهتماماً خاصاً للمساواة في الحصول على الخدمات. وقد وقّع هذا البروتوكول حتى الآن ٢٤ طرفاً، ولا يزال العديد من البلدان الأخرى بصدد الانضمام إليه.

ويشدد البروتوكول على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وبتيح الفرصة لإعادة رسم السياسات والبرامج. وتخضع الأطراف للمساءلة بشأن ما تحرز من تقدم عن طريق استعراض مدى الامتثال للبروتوكول. وقد بينت الدورة الأولى لتقديم التقارير المتعلقة بالتنفيذ، التي اختتمت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن البروتوكول أطلق إجراءات وطنية لتحسين الحصول على المياه والصرف الصحي، رغم استمرار وجود تحديات مؤسسية واجتماعية واقتصادية. وقد اتسمت قطاعات المياه والصرف الصحي بالتشتت لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما عانت هذه البلدان من عدم كفاية الموارد اللازمة لتلبية الحاجة إلى تجديد نظم الإمداد بالمياه والصرف الصحي القائمة، وإنشاء نظم جديدة.

٩- كما حظيت الحقوق في المياه والصرف الصحي بالأولوية في المبادرات الدولية التي أطلقت في سياق التعاون الإنمائي. وقد قدمت أنشطة التعاون الإنمائي الألمانية، مثلاً، مساعدة مهمة في إدماج الحق في المياه والصرف الصحي في عملية إصلاح قطاع المياه في كينيا. ويخصّص صندوق المياه والصرف الصحي، التابع لوكالة التعاون الدولي والتنمية (في إسبانيا)،

مبلغ ١,٥ مليار دولار أمريكي^(٦) لتحسين السياسات وعمليات التخطيط في مجال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي، كما يدمج حق الإنسان في المياه، ويركز بشكل خاص على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أمريكا اللاتينية.

١٠- وشهد عام ٢٠١٠ انطلاقة شراكة الصرف الصحي والمياه للجميع^(٧) بين البلدان النامية والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني، بهدف زيادة إيلاء أولوية سياسية لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب المستدامة، مع التركيز على المساءلة المتبادلة بين الحكومات والشركاء في التنمية. وينصب التركيز المباشر للمبادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي لا تسير في الطريق المؤدية إلى بلوغ هذه الأهداف.

١١- ونسجاً على نفس المنوال، أعلن المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية، في عام ٢٠٠٨، إطلاق الصندوق العالمي للمرافق الصحية^(٨)، وذلك خلال السنة الدولية للتصحيح، لتشجيع الجهات المانحة على عقد التزامات متعددة السنوات بتيسير التخطيط المالي الطويل الأجل. وقد نجح الصندوق في إقامة علاقة تعاون جيدة بين الحكومة والمجتمع المدني في مدغشقر والسنغال ونيبال.

١٢- وقد أعلنت مؤخراً منظمة المعونة المائية، وهي منظمة غير حكومية دولية تركز على توفير خدمات المياه والصرف الصحي للفقراء، إدراج الالتزام بتعزيز وضمان حقوق الفقراء في الاستراتيجية العالمية المتعلقة بالفقراء، على أن تضع المكاتب الوطنية نُهجاً تركز على الحقوق في استراتيجياتها وميزانياتها^(٩). كما أدرجت منظمة المعونة الإنمائية مفاهيم المساواة والإدماج في جميع مستويات المنظمة، وكفلت إدراج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات الأشخاص المستبعدين عادة في تخطيط المشروع وتنفيذه.

باء - الأطر القانونية الوطنية

١٣- يتزايد اعتراف الدول بالحقوق في المياه والصرف الصحي في تشريعاتها المحلية، كما اعترفت بعض البلدان بالحقوق في المياه و/أو الصرف الصحي في دساتيرها^(١٠). ويعتبر هذا الاعتراف عاملاً حاسماً لضمان إدماج الحقوق في المياه والصرف الصحي في السياسات والبرامج، ولضمان وضع المعايير ذات الصلة والإطار التنظيمي الضروري.

(٦) انظر www.aecid.es/web/es/aecid/normativa/fondos/Fondo_de_Cooperacion_para_Agua_y_Saneamiento/003.html

(٧) انظر www.sanitationandwaterforall.org

(٨) انظر www.wsscc.org/gsf

(٩) انظر www.wateraid.org

(١٠) تشمل البلدان التي اعترفت بحقوق الإنسان في المياه و/أو الصرف الصحي في دساتيرها كلاً من إكوادور، وأوروغواي، وبلجيكا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، والكونغو، وكينيا، وملديف، والنيجر، ونيكاراغوا.

جنوب أفريقيا

يؤكد دستور جنوب أفريقيا الصادر في عام ١٩٩٦^(أ) الحق في المياه، كما يعترف قانون خدمات المياه لعام ١٩٩٧^(ب) بالحق في الصرف الصحي. وقد استُخدم هذا الإطار القانوني لضمان وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة ولتأمين التمويل الذي يكفل أعمال هذه الحقوق.

ويرسي قانون خدمات المياه القواعد والمعايير التي تعرّف "إمدادات المياه الأساسية" و"خدمات الصرف الصحي الأساسية"، ويحدد أدوار ومسؤوليات مختلف الكيانات الحكومية في كفالة جملة أمور، منها مشاركة وحشد جميع الموارد المتاحة. ويلزم القانون وزارة شؤون المياه بإنشاء وحفظ نظام وطني للمعلومات المتعلقة بخدمات المياه، من أجل رصد تأثير السياسات والممارسات ذات الصلة. وترسي استراتيجية عام ٢٠٠٢، المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية من المياه مجاناً، الإطار اللازم لتوفير ٦٠٠٠ لتر من المياه المأمونة مجاناً لكل أسرة معيشية في كل شهر، وأعقب صدور هذه الاستراتيجية صدور استراتيجية توفير خدمات الصرف الصحي الأساسية المجانية لعام ٢٠٠٩. ويحدد الإطار الوطني للسياسات البلدية المتعلقة بالمحتاجين^(ج) سبل تنفيذ هذه الاستراتيجيات لمصلحة الفقراء.

وقد وُضع الإطار الاستراتيجي لخدمات المياه^(د) لعام ٢٠٠٣ بغرض تحقيق الاتساق بين السياسات والتشريعات والاستراتيجيات في قطاع المياه، في حين أن الاستراتيجية التنظيمية الوطنية للمياه والصرف الصحي لسنة ٢٠٠٨ تحدد ١١ مؤشراً رئيسياً للأداء، منها جودة المياه ومعايير خدمة العملاء، بغية ضمان الامتثال لقانون خدمات المياه.

ويمثل برنامج التخلص من المراحيض ذات الدلو^(هـ) أحد التدابير الخاصة المتعلقة بإعمال الحق في الصرف الصحي. وقبل ١٩٩٤، كان نحو ٢٥٠٠٠٠ أسرة معيشية على المستوى الوطني من الأسر المقيمة في البلدات تستخدم المراحيض ذات الدلو. وقد أطلقت الحكومة هذا البرنامج في عام ٢٠٠٥ بهدف الاستعاضة عن المراحيض ذات الدلو بنظام صرف صحي مأمون ومقبول، وذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، كان ٩١ في المائة من المراحيض ذات الدلو قد حلت محلها بدائل أفضل، مثل المراحيض المحسّنة المهوأة ومراحيض الماء الدافق، وذلك اتساقاً مع الحق في الصرف الصحي.

(أ) متاح في الموقع www.info.gov.za/documents/constitution/1996/a108-96.pdf.

(ب) قانون خدمات المياه لسنة ١٩٩٧ (رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٧).

(ج) انظر <http://fbs.dplg.gov.za/fbs/site/index.php?action=docs&Itemid=1>.

(د) إطار خدمات المياه لسنة ٢٠٠٣، متاح في الموقع www.info.gov.za.

(هـ) <http://www.info.gov.za/speeches/2007/07050711151001.htm>.

١٤ - وتمثل المشاركة الكاملة والهادفة قاعدة أساسية لإطار حقوق الإنسان. وفي البرازيل، يشير القانون المتعلق بالمرافق الصحية البيئية، الذي هو نفسه ثمرة عملية شارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، إشارة صريحة إلى الدور المركزي للعمليات التشاركية في تحقيق هدف الوصول الشامل، مع التركيز على الفقراء والفئات المهمشة. ويضطلع مقدمو الخدمات بالمسؤولية عن توفير الخدمات لجميع سكان المناطق الحضرية، بما فيها المستوطنات غير الرسمية، شريطة مشاركتهم الموسعة في عمليات اتخاذ القرار من خلال مجلس المدن. وقد أنشئت هذه الهيئة التي تضم أصحاب مصلحة متعددين لمناقشة المسائل المتعلقة بالمدن واتخاذ قرارات بشأنها، بما في ذلك تخصيص الموارد. ولكي تحصل كل بلدية على أموال من الحكومة المركزية، يجب عليها أن تضع خطة واضحة المعالم تتضمن عمليات جمع البيانات ورصدها.

جيم - السياسات والتخطيط ووضع البرامج على المستوى الوطني

١٥ - يعتبر إدراج الحقوق في الصرف الصحي والمياه في الإطار القانوني الوطني خطوة مهمة لإدراج حقوق الإنسان في هذا القطاع. غير أن أعمال هذه الحقوق يستلزم سياسات وخططاً جيدة تكفل تنفيذ هذه القوانين. وتستلزم موازنة السياسات والخطط الوطنية مع معايير حقوق الإنسان إصلاحات مهمة للقطاع تتوافق مع المعايير المبينة في الفقرة ٢ أعلاه.

١٦ - ونظراً إلى أن الفئات السكانية الريفية الفقيرة والمهمشة والمنعزلة عادة ما تفتقر إلى خدمات المياه والصرف الصحي، يركز البرنامج الوطني للمياه والصرف الصحي في بيرو^(١١) بشكل خاص على تحسين سبل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، إضافة إلى بناء القدرات المحلية اللازمة لإدارة هذه النظم بفعالية. وبالمثل، بدأت باراغواي برنامجاً لتوسيع شبكة المياه والصرف الصحي. بما يضمن إدماج الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية في جميع مشاريع الإسكان الحكومية. ويتزايد اتجاه حكومة باراغواي نحو تطبيق نموذج قائم على تعزيز المشاركة، وذلك بإشراك المجتمع المدني في تصميم المشاريع وتنفيذها.

١٧ - وتولي هنغاريا أيضاً أولوية لحصول الفئات المنخفضة الدخل والمحرومة على المياه وخدمات الصرف الصحي، حيث أعدت تشريعاً وطنياً وخطة بيئية وطنية تتناول سبل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتركز على مجتمع الروما. ويجري حل مسألة القدرة على تحمل التكاليف عن طريق توليفة من الإعانات المتبادلة، والمساعدة المقدمة من الدولة، ومخططات إدارة الديون، فضلاً عن وضع سياسة شاملة فيما يتعلق بقطع إمدادات المياه تهدف إلى ضمان استمرار التزويد بالحد الأدنى من المياه للاستهلاك الشخصي والمزلي.

(١١) انظر www.vivienda.gov.pe/pronasar/index.html

كينيا

بدأت كينيا عملية الإصلاح الحكومي في الإطار القانوني بإصدار قانون خدمات المياه^(أ) لعام ٢٠٠٢، الذي يركز على الفقراء والحقوق في قطاعي المياه والصرف الصحي. وتواصلت عملية الإصلاح بصدور دستور عام ٢٠١٠ الذي يعترف بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي^(ب). ويعكس إطار السياسات والتخطيط هذا التركيز على الحقوق من خلال الاستراتيجية الوطنية لخدمات المياه لعام ٢٠٠٧ وخطة التنفيذ المتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي للفقراء، الصادرة في عام ٢٠٠٧^(ج). وتم إنشاء أو إصلاح مجموعة شاملة من المؤسسات، وتم تحديد الأدوار والمسؤوليات في ضمان حصول الجميع على المياه والصرف الصحي، بما في ذلك إصلاح وزارة المياه والري وإنشاء الصندوق الاستثماري لخدمات المياه^(د) في عام ٢٠٠٢ ومجلس تنظيم خدمات تنظيم المياه في عام ٢٠٠٣^(هـ).

وتحدد الاستراتيجية الوطنية لخدمات المياه أهدافاً طموحة تتمثل في زيادة نسبة من يحصلون على المياه في المناطق الحضرية (من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة) وفي المناطق الريفية (من ٤٠ إلى ٧٥ في المائة) بحلول عام ٢٠١٥. وقد أنشئ الصندوق الاستثماري لخدمات المياه بهدف التركيز بشكل حصري على المستوطنات غير الرسمية، سعياً إلى سرعة توفير هذه الخدمات، وذلك بتقديم الحوافز المالية لمقدمي الخدمات من أجل مد نطاق الخدمات إلى هذه المناطق، وسعياً لإنهاء الاعتماد الكبير على مقدمي الخدمات غير الرسميين الذين يطلبون رسوماً تزيد كثيراً عما يطلبه القطاع الرسمي، ولا يقدمون ضمانات لنوعية الخدمات المقدمة.

وتتولى أكشاك بيع المياه مهمة بيع المياه المأمونة بأسعار تخضع للمراقبة وميسورة على النحو المنصوص عليه في دليل الأسعار الكيني الجديد، وتقدم هذه الأكشاك بدائل للدفع لمن لا يمكنهم دفع فواتير شهرية. ويطلب هذا الدليل بوضع هياكل للتعريفات مناسبة للفقراء، ويحدد حداً أقصى لإنفاق الأسرة المعيشية على المياه والصرف الصحي هو ٥ في المائة، كما ينفذ الصندوق الاستثماري عملية لتحديد مواقع الأحياء الفقيرة، من خلال مشروع Maji Data^(٢)، من أجل رصد مدى حصول الفقراء على المياه والصرف الصحي.

ويتولى مجلس تنظيم خدمات المياه مسؤولية وضع اللوائح والمعايير الدنيا والموافقة على التعريفات. ويجب على مرافق المياه الالتزام بهذه المعايير الدنيا ومراعاة مسألة القدرة على الدفع في هيكل تعريفاتها. كما يجب عليها إنشاء آليات مناسبة للشكوى، منها مكاتب رعاية المستهلكين، والدراسات الاستقصائية لقياس مدى رضا المستهلكين ولتكشف الفساد. إضافة إلى ذلك، يمكن المجلس المستهلكين والمحرومين من الخدمات من تنظيم أنفسهم في "أفرقة عمل معنية بالمياه"، ويساعدهم على المشاركة بشكل رسمي في التفاوض مع المرافق، كما يقدم اتحادات عن شواغل المستهلكين، ويعلق على تعديلات التعريفات.

ويقدم تقرير سنوي عن التأثير أعده مجلس تنظيم خدمات المياه معلومات للجمهور عن التقدم المحرز، ويركز على الأهداف، مثل الأرقام المتعلقة بالحصول على الخدمات، ونوعية المياه، وتكاليف التشغيل والصيانة^(٢).

(أ) قانون المياه رقم ٨ لسنة ٢٠٠٢.

(ب) متاح في الموقع: www.kenyalaw.org/Downloads/The%20Constitution%20of%20Kenya.pdf.

(ج) وزارة المياه والري، الاستراتيجية الوطنية لخدمات المياه (٢٠٠٧-٢٠١٥)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(د) انظر www.wasreb.go.ke.

١٨- ويعتبر تحديد الأهداف جانباً مهماً في ضمان التقدم نحو وضع أهداف واقعية، وأداء دور مهم في عمليات التخطيط ورصد الميزانيات. وتهدف نيبال إلى التمكن من ضمان توفير إمدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان الحصول الشامل عليها بحلول عام ٢٠١٧. ويتضمن هذا الهدف الطموح المتمثل في تحقيق الحصول الشامل أهدافاً فرعية محددة بحسب مستويات الإمداد، الأساسي والمتوسط والمرتفع، ويتضمن التوعية بمسألة النظافة الشخصية. فمثلاً، يُتوقع أن يحصل ٢٧ في المائة من السكان على خدمات المياه المتوسطة الجودة أو العالية الجودة بحلول عام ٢٠١٧، وأن يحصل ٥٠ في المائة من السكان عليها بحلول عام ٢٠٢٧^(١٢).

دال - التنظيم

١٩- أنشأت العديد من الدول جهات تنظيمية مستقلة لضمان المحافظة على معايير المياه وخدمات الصرف الصحي ورصدها وحمايتها. ويمكن لأية جهة تنظيمية أن تؤدي مجموعة مختلفة من الأدوار، منها مراقبة مدى امتثال خدمات المياه والصرف الصحي للمعايير ذات الصلة؛ وتوفير مكان تُقدم فيه الشكاوى؛ وتحديد التعريفات التي تضمن القدرة على تحمل تكاليف الخدمات؛ ورصد حصول الفئات المهمشة والضعيفة على الخدمات دون تمييز. ويجب أن تتمتع الجهات التنظيمية الفعالة بالاستقلال والقدرة على تنفيذ ولايتها من حيث توفير الموارد البشرية والمالية وتقديم الدعم السياسي. وقد حددت البلدان دور الجهة التنظيمية وفقاً لاحتياجات ومعايير الوضع المحلي، مما أدى إلى وضع مجموعة متنوعة ومختلفة من السياسات والهياكل المؤسسية.

(١٢) خطة نيبال الوطنية المتعلقة بالمياه، متاحة في الموقع www.moen.gov.np/pdf_files/national_water_plan.pdf، الصفحة ٢٩.

٢٠- وفي موزامبيق، يشارك مجلس تنظيم المياه^(١٣) في اتخاذ القرارات المتعلقة بمعايير تقديم الخدمات والقدرة على دفع تكاليفها، بغية ضمان توفير فرص حصول الفقراء عليها، لا سيما من يعيشون في الأحياء الفقيرة. وقد تبين للجنة التنظيمية أن تقديم الخدمات بفعالية يستلزم تجاوز النماذج التقليدية من أجل معرفة الفئات التي لا يمكنها الحصول على الخدمات وأسباب ذلك، ولإيجاد حلول تستند إلى الواقع الفعلي. وتشجع موزامبيق إعادة هيكلة التعريفات من أجل تحسين القدرة على دفع التكاليف، بطرق منها توفير بدائل لدفع فاتورة شهرية وإعادة هيكلة رسوم التوصيل بحيث تُدمج في فاتورة تسدد على فترة أطول، مع السماح في الوقت نفسه بتقديم الخدمات دون تكاليف باهظة. ويجري النظر في جميع خيارات تقديم الخدمة، بما في ذلك إجازة إعادة بيع المياه من الصنبور الموجود في فناء الجار، وغير ذلك من النهج غير الرسمية. وتدعم الجهة التنظيمية تصحيح وضع الحيازة، وذلك بمساعدة عملية تحديث هذا الوضع من وضع الأمن المنخفض إلى وضع الأمن المرتفع. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، يجري النظر في كلا الخيارين، داخل الموقع وخارج الموقع، مع التركيز على تشجيع مزيد من التغطية عن طريق نماذج الأعمال التجارية.

٢١- وأُنشئت شبكة الهيئات المنظمة للمياه في أمريكا اللاتينية^(١٤) بهدف تبادل الخبرات. ويتمثل أحد مجالات اهتمام الشبكة في وضع القواعد المعيارية، وتحديد الأهداف، والرصد، لا سيما بالنسبة إلى جودة المياه واختباراتها والقدرة على تحمل تكاليفها. وبينما لا يستطيع جميع أعضاء الشبكة حتى الآن تقديم أرقام شاملة، فإن المعلومات المتبادلة تقدم توجيهات للجهات التنظيمية بشأن أهمية عملية الرصد.

٢٢- كما أدت الهيئة التنظيمية البرتغالية دوراً مهماً في إتاحة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وذلك بالتوصية بوضع تعريفات اجتماعية وأسرية وبالإلغاء التدريجي لرسوم التوصيل. ويجري تقسيط تكاليف التوصيل للمستخدمين الجدد بدمجها في رسوم التعريفات طوال فترة العقد، بغية الحد من عوائق تقديم الخدمات. وتشمل الفئات المستهدفة الأسر الكبيرة، والأسر المعيشية المنخفضة الدخل وتلك التي لم توصل إليها الخدمات، ويُقدم التمويل من خلال الإعانات المتبادلة في هيكل التعريفات ومن عوائد الضرائب المتأتية من الأنشطة البلدية.

٢٣- ووضعت الهيئة التنظيمية لإنكلترا وويلز، وهي الهيئة المسؤولة عن الجوانب التمويلية للمياه وعن تقديم خدمات الصرف الصحي، سياسات واستراتيجيات تمكن الجميع من دفع تكلفة الخدمات. ولا يقتصر ذلك على سياسة تقضي بتقديم فواتير ذات حد أقصى للأسر المعيشية الكبيرة، أو للمرضى الذين يحتاج مرضهم إلى كميات كبيرة من الماء، أو لمن يعيشون

(١٣) انظر www.cra.org.mz.

(١٤) انظر www.aderasa.org.

على الاستحقاقات الاجتماعية، وإنما يشمل أيضاً إنشاء مركز للمساعدة يقدم توجيهات بشأن سُبل تحسين كفاءة استعمال المياه. علاوة على ذلك، يحظر قانون قطاع المياه لسنة ١٩٩٩^(١٥) قطع خدمة المياه بسبب عدم دفع الفواتير.

ثالثاً - التمويل ورصد موارد في الميزانية

٢٤- ينطوي ضمان الحصول المستدام على المياه والصرف الصحي على تكاليف باهظة، فالوصول إلى المحرومين من الخدمات وإلى من لا يحصلون على خدمات كافية، الذين يعيشون عادة في مناطق نائية أو مستوطنات غير رسمية، قد يكون باهظ التكلفة.

٢٥- ويجب على الحكومات أن تكفل توجيه الأموال المتاحة على نحو مناسب، وأن يستفيد من هذه الأموال من هم في أمس الحاجة إليها، وأن تصرف بطريقة تدعم النظم المستدامة. ويجب تناول اعتبارات التمويل ورصد الميزانيات في سياق عمليات التخطيط الوطنية لضمان تقديم خدمات ميسورة التكلفة وذات معايير مناسبة.

ألف - تخصيص موارد محددة الهدف في الميزانية

٢٦- تخصص بعض الدول أموالاً محددة لتحسين فرص حصول المجتمعات الفقيرة على المياه وخدمات الصرف الصحي. فمثلاً، تخصص بنغلاديش ٢٠ في المائة من الأموال المرصودة في خطتها الإنمائية السنوية المتعلقة بالفقراء لتعزيز خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوصي باستخدام ٧٥ في المائة من هذا المبلغ المخصص لإنشاء مراحيض مستقلة للأسر التي تعيش في فقر مدقع، وباستخدام ٢٥ في المائة من هذا المبلغ لأنشطة الترويج. وتقدم أيضاً المعدات المدعومة إلى الأماكن العامة مثل المدارس والأسواق. علاوة على ذلك، تجري بنغلاديش تقييماً لنسبة من يحصلون على خدمات الصرف الصحي في البلد، وسوف يُستخدم هذا التقييم في وضع خطة عمل، بالاستفادة من مهارات وخبرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، تهدف إلى ضمان توفير الصرف الصحي للجميع بحلول عام ٢٠١٣.

٢٧- وفي زامبيا، أنشئ الصندوق الاستئماني لنقل السلطة في عام ٢٠٠٣ بهدف تخصيص منح للمرافق تستخدمها في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية الفقيرة في شكل أكشاك بيع المياه وتوصيل الصرف الصحي للأسر الفقيرة. ويوجد أفراد يمثلون المجتمع في فريق العمل التابع للمشروع، ويحدد هؤلاء الأفراد الأماكن التي توضع بها أكشاك بيع المياه، كما تقوم أفرقة مراقبة المياه بالعمل كآلية للمساءلة. وتحدد الجهة التنظيمية تعريفات

(١٥) انظر www.legislation.gov.uk/ukpga/1999/9/contents.

بيع المياه في الأكشاك، وتدعم هذه التعريفات بشكل متبادل من مستهلكي المياه الموسرين الذين يخدمهم المرفق نفسه. كما يمول الصندوق مرافق الصرف الصحي المعتمد على الماء، التي تخدم فرادى الأسر المعيشية والتي تُدفع تكلفتها خدماتها كنسبة مئوية من المياه المستعملة.

٢٨- ومع ذلك، يلاحظ أن التمويل المحدد المهدف لا يصل هو أيضاً في كثير من الأحيان إلى من هم في أمس الحاجة إليه، لا سيما من يعيشون في مستوطنات غير رسمية. وللتصدي لهذا الوضع في مانيبلا، يشترط مشروع المساعدة القائمة على النتائج، الذي يديره البنك الدولي، عدم تقديم التمويل للمرفق، وهو شركة مياه مانيبلا، إلا بعد استكمال التوصيلات إلى الأسر المعيشية الفقيرة. وقد اتخذت الوكالات الحكومية المحلية وشركة مياه مانيبلا نهجاً لتقييم أهلية الأسر المعيشية للحصول على التوصيلات المدعومة.

٢٩- وعادةً ما تكون تكاليف التشغيل والصيانة المقدرة أقل من الواقع، حيث تتاح الموارد لأعمال الإنشاءات الأولية دون توجيه اهتمام كاف لإدامة الخدمات. وقام المركز الدولي للمياه والصرف الصحي بدراسة هذه المسألة في إطار برنامجه المعنون WASHCost^(١٦)، حيث أجرى المركز بحثاً متعلقاً بتكاليف دورة حياة تكنولوجيات مختلفة في بوركينا فاسو، وغانا، وموزامبيق، والهند.

٣٠- ويعترف أيضاً برنامج المياه النظيفة في قيرغيزستان بالحاجة إلى تمويل عمليات التشغيل والصيانة على نحو أفضل، كما كفل تحويل مزيد من التمويل المخصص لعمليات الإصلاح السنوية إلى ميزانية السلطة المحلية. وأنشئت اتحادات ريفية لمستخدمي المياه بهدف تشجيع المشاركة في صنع القرارات وضمان بناء القدرات ذات الصلة بصنع القرارات. كما تؤدي هذه الاتحادات دوراً في ضمان القدرة على دفع التكاليف، وتقدم السلطات المحلية إعانات للأسر المعيشية التي يقل دخلها عن مستوى الفقر.

باء - الإعانات

٣١- لضمان استدامة خدمات المياه والصرف الصحي، تطالب بعض الدول مقدمي الخدمات باسترداد تكاليفهم عن طريق فرض رسوم على المستهلكين، لا سيما لتعويض المصروفات المتعلقة بالمعالجة والتشغيل والصيانة. وقد يسفر ذلك عن وضع تعريفات لا يقدر على دفعها الفقراء أو من يعيشون في المناطق التي ترتفع فيها تكلفة تقديم الخدمات ارتفاعاً باهظاً. ويجب وضع آليات محددة لضمان ألاّ تحول التعريفات القائمة على استرداد التكاليف دون حصول السكان على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية.

(١٦) انظر www.irc.nl/page/39103.

آليات الإعانات

يمكن اعتماد آليات مختلفة لتمكين من يعيشون في فقر من دفع تكاليف المياه والصرف الصحي.

- تمثل المبالغ المكتملة للدخل دعماً مباشراً للأسر المعيشية، بحسب دخل هذه الأسر (شيلي) أو بحسب الموقع الجغرافي
- يمكن أيضاً استهداف الإعانات المتبادلة على أساس نوع تقديم الخدمة، فمثلاً، نقل تعريفات أكشاك بيع المياه أو صنابير المياه الموجودة في الساحات عن تعريفات توصيلات المياه للأسر المعيشية (زامبيا)
- تكفل إمدادات المياه الأساسية المجانية أو ما يُسمى تعريفه شريان الحياة الحصول على الكمية الدنيا من المياه اللازمة للاستعمال الشخصي والمزلي مجاناً أو برسوم بسيطة (جنوب أفريقيا)
- يؤدي تطبيق تعريفه الفئات المتزايدة إلى تكاليف أقل في حالة استهلاك كميات مياه محدودة، وتزيد تدريجياً بزيادة الاستهلاك.

٣٢- وفي كولومبيا، تتعاون اللجنة التنظيمية لمياه الشرب والصرف الصحي^(١٧) مع الحكومة من أجل وضع هياكل للتعريفات تراعي القدرات الاقتصادية لمختلف الفئات. ويُنسَّق ذلك في إطار نظام للإعانات يدعم الفئات الأقل قدرة على تحمل تكاليف مياه الشرب والصرف الصحي.

٣٣- وفي منطقة والون، ببلجيكا، أنشئ صندوق اجتماعي للمياه بهدف منع قطع إمدادات المياه ومن ثم انتهاك الحق في المياه. ويموّل الصندوق من رسوم إجبارية تضاف إلى كل فاتورة وتُستخدَم لمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة على دفع فواتير المياه. ويحدّد المستفيدون من جانب الخدمات الاجتماعية في بلجيكا، أو من جانب شركة المياه التي تحيل العاجزين عن الدفع إلى الخدمات الاجتماعية للتحقق من حالتهم. وقد أقرت فرنسا مؤخراً تشريعاً مماثلاً^(١٨).

جيم - تكاليف الإنشاءات والتوصيل

٣٤- بالإضافة إلى رسوم المستهلكين المعتادة، تفرض العديد من المرافق رسوماً على توصيل الخدمات للمستخدمين الجدد من أجل تعويض تكاليف مد الشبكات. ويجب ألا تؤدي هذه التكاليف إلى الحد من قدرة الأسر المعيشية على الحصول على المياه والصرف

(١٧) انظر www.cra.gov.co/index.shtml.

(١٨) القانون رقم ٢٠١١-١٥٦ الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١.

الصحي. ويمكن اعتماد آليات مرنة للدفع، كما في حالة البرتغال، لضمان ألا تمثل هذه التكلفة التي تُدفع مرة واحدة عقبةً أمام الحصول على الخدمات.

٣٥- ويتمثل نهج آخر في إشراك المستخدمين في إنشاء البنية التحتية. ففي المناطق الحضرية الفقيرة في بوينس آيرس، ينفذ مرفق المياه والصرف الصحي الأرجنتيني خطة "العمل من أجل المياه" وخطة "العمل من أجل المراحيض". ويتعاون المرفق مع الحكومات المحلية ومع تعاونيات العمال المحليين على مد شبكة مياه الشرب والصرف الصحي. ويتولى المرفق مسؤولية تنفيذ مشاريع المد، والتشاور مع الحكومات المحلية، وتقديم المواد والدعم التقني والتدريب لتعاونيات العمال المحليين. ومن ثم، يضطلع المرفق بالمسؤولية عن ضمان توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وصيانة الشبكة بمجرد الانتهاء من العمل.

٣٦- وفي مصر، شرعت ثلاث محافظات ريفية في صعيد مصر، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والهيئات المسؤولة عن المياه والصرف الصحي، في تنفيذ نظام للقروض (الصندوق الدوار) تستفيد منه الأسر المعيشية الفقيرة، ويركز هذا الصندوق بشكل خاص على ربط الأسر المعيشية بشبكة مياه الشرب، كما تستطلع هذه الجهات خيارات لإدراج الصرف الصحي في هذا النظام. وقد أتاح الصندوق توفير المياه للأسر المعيشية التي لم يكن بمقدورها تحمل التكاليف الباهظة لتوصيل المياه دون هذا القرض.

رابعاً - التنفيذ

٣٧- توجد أسباب عديدة وراء عدم الحصول على المياه والصرف الصحي، منها القيود المالية أو الاجتماعية أو التقنية، والممارسات التمييزية، وعدم إدراك احتياجات فئات أو مجتمعات معينة أو إهمالها. ويُعرّف الفقر بأنه الافتقار إلى الصوت السياسي بقدر ما هو الافتقار إلى المال اللازم لدفع قيمة الخدمات. كما تعاني الأسر المعيشية والمجتمعات المفتقرة إلى إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي من مجموعة أخرى من أوجه الحرمان، منها الافتقار إلى التعليم أو الرعاية الصحية وفقدان الإنتاجية.

ألف - المناطق الريفية

٣٨- يؤثر البعد الجغرافي للأسر المعيشية والمسافات الكبيرة التي تفصل بينها تأثيراً كبيراً على مد شبكات المياه أو إنشاء عدد كاف من الآبار، وعلى استفادة الأفراد والمجتمعات من العمليات السياسية. وعادةً ما يعاني سكان المناطق الريفية من ضعف مستوى الدخل وعدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات. وينبغي الاهتمام بشكل خاص بضمان استدامة الخدمات، من حيث المسائل المالية والإدارية والتقنية، لا سيما عندما تكون القدرات التقنية وإمكانية الحصول على قطع الغيار محدودة.

٣٩- وفيما يتعلق بالصرف الصحي، عادةً ما تكون الأسر المعيشية والمستفيدون من الخدمة ضمن أكبر المساهمين في التمويل، سواء في تمويل إنشاء المراحيض أو تشغيلها وصيانتها، وقد تحد هذه التكاليف من الحصول على الخدمة.

٤٠- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وبعد سنوات من المشاكل المتعلقة باستخدام مراكز توزيع المياه، قامت الحكومة، بدعم من منظمة مهندسون بلا حدود غير الحكومية، بدعم إنشاء وحدات للمياه والصرف الصحي في المناطق، يتمثل دورها في مساعدة جماعات مستخدمي المياه التي يديرها المجتمع على القيام بدور أكثر فعالية. ويُقدّم الدعم من قطاعات متعددة، ويشارك في تقديمه ممثلون لإدارات المياه، والمالية، والصحة، وتنمية المجتمع، والتعليم، والأراضي. ونظراً إلى أن فريق الدعم مدرب في مجال الحقوق في المياه والصرف الصحي، فبمقدوره تعزيز الممارسات التشاركية وغير التمييزية في أنشطة جماعات مستخدمي المياه.

٤١- ويعد التخطيط والتنفيذ بقيادة المجتمع من صميم أعمال هيئة الخدمات الكنسية العالمية في كمبوديا. ويمكن للأسر المعيشية، اعتماداً على عمليات التقييم التشاركية في المناطق الريفية وتحديد مستوى الثروة، أن تصنّف نفسها بحسب قدرتها على دفع تكاليف الإنشاءات، وبناءً على ذلك يتحدد ما تدفعه كل أسرة معيشية مقابل الخدمات. ويكفل هذا النهج عدم التمييز، والقدرة على تحمل التكاليف، والتوجه المناصر للفقراء، كما يكفل ملكية اتخاذ القرارات الصادرة من المجتمع.

٤٢- ويشكل الصرف الصحي الريفي تحدياً خاصاً، إذ لا يحظى الصرف الصحي المأمون بالاعتراف في كثير من الأحيان. ويتمثل أحد الحلول في ضمان استفادة الأسر المعيشية نفسها مالياً من المراحيض ومن النفايات المخزنة بها. ويتعاون أصحاب مشاريع الصرف الصحي في ملاوي مع المجتمعات المحلية على تشجيع إنشاء مراحيض بيئية، بحيث تستفيد الأسر المعيشية من الدخل الإضافي الناتج عن بيع النفايات البشرية أو تحسن محاصيلها الزراعية باستخدام هذه النفايات كسماد عضوي.

٤٣- ويمثل الصرف الصحي الشامل بقيادة المجتمع المحلي نهجاً رائداً ينفذه في أرياف بنغلاديش مركز موارد تثقيف القرية، وهو منظمة غير حكومية. ويعتمد هذا النهج على تثقيف المجتمعات المحلية بعواقب عدم استخدام مراحيض مأمونة، ويشجع هذه المجتمعات على بناء أو شراء مراحيضها الذاتية بدلاً من قضاء الحاجة في العراء. ويعتمد هذا النهج على اتخاذ المجتمعات المحلية قرارات بشأن ممارستها الذاتية المتعلقة بالصرف الصحي ورصد مدى امتثالها، ويهدف إلى جعل القرى بكاملها "خالية من التغوط في العراء"، وإلى تعزيز كرامة الإنسان وتحسين صحته. ويوجد أيضاً في بعض المناطق صندوق دوار يتعلق بالصرف الصحي يمكن للأسر المعيشية أن تستفيد منه في التمويل الأولي لمرافق الصرف الصحي الخاصة بها. وبالإضافة إلى توفر الصرف الصحي، لوحظ أن هذا النهج مدخل مفيد لبناء قدرات المجتمع المدني، ويؤدي إلى اتخاذ مبادرات إنمائية أخرى. وقد ثبتت فعالية هذا النهج في المناطق الريفية بوجه خاص، وطُبق بنجاح في بلدان آسيوية وأفريقية أخرى.

باء - المناطق الحضرية المحرومة

٤٤ - رغم أن سكان الأحياء الحضرية الفقيرة هم ضمن الفئات الأكثر تعرضاً للفقير المدقع، بينت البحوث التي أُجريت في مجموعة عريضة من البلدان أن سكان الأحياء الفقيرة يدفعون عن كل لتر من الماء المشكوك في جودته أكثر كثيراً مما يدفعه سكان المناطق الرسمية التي تخضع فيها المياه لمراقبة الجودة. وتعاني مستوطنات عديدة من سوء التخطيط ومن ضيق الشوارع، مما يعقد عملية تقديم الخدمات. وعادة ما يؤدي الافتقار إلى سبل مأمونة للتخلص من النفايات إلى تفاقم هذه التحديات.

٤٥ - وفي بنغلاديش، تعمل منظمة دشنا شاشيا كندرا^(١٩) غير الحكومية في دكا منذ ثمانينات القرن الماضي من أجل تيسير توفير خدمات المياه والصرف الصحي لسكان الأحياء الفقيرة. وقد عزفت الحكومة المحلية ومقدمو الخدمات عن تقديم الخدمات في الأحياء الفقيرة خشية اعتبار ذلك موافقة ضمنية منها على إنشاء المستوطنات، مما يشجع إقامة المزيد منها، وخشية عدم دفع السكان للفواتير. وعملت هذه المنظمة بنجاح مع الحكومة المحلية ومع مرفق دكا على مد التوصيلات القانونية لسكان المستوطنات غير الرسمية. وأدى نجاح البرنامج إلى وضع برنامج آخر واسع النطاق، هو برنامج تعزيز الصحة البيئية المستدامة^(٢٠) الذي تموله إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) وهو يُنفذ أيضاً في مدن أخرى، كما أصبح هذا النهج جزءاً من السياسات والتشريعات الوطنية.

٤٦ - كما جربت منظمة دشنا شاشيا كندرا بنجاح تكنولوجيات جديدة، مثل آلة "فاكوتوغ"، وهي آلة نرح يدوية صغيرة تستخدم لتفريغ المراحيض العامة والخاصة، وهي صغيرة إلى درجة تسمح بمروها عبر الممرات الضيقة للمستوطنات غير الرسمية.

٤٧ - وهناك منظمة أخرى تعمل في المستوطنات المنخفضة الدخل هي شركة إنبارت لشبكات المياه والتنمية، ومقرها في مانिला. وتُحدّد المواقع المحتملة للمشاركة عن طريق رصد الأوضاع البيئية، ومن ثم تحديد المناطق التي تفتقر بوضوح إلى المياه. وتُستخدم برامج التوعية في تعريف المجتمعات المحلية بالخيارات المتاحة أمامها. وتتوافر لدى هذه الشركة خبرة في العمل مع خيارات تقنية مختلفة، منها تصميم الشبكات للمباني السكنية وكذلك للمستوطنات غير الرسمية. ويمكن للأسر المعيشية أن تقرر توصيل الشبكة إليها أو أخذ المياه من صنوبر عام، كما تشارك في تخطيط المشروع وتنفيذه وإدارته. ويمكن لكل من الشخص المسؤول عن إدارة إمدادات المياه اليومية ومدير الشركة تلقي الشكاوى.

(١٩) انظر www.dskbangladesh.org.

(٢٠) انظر www.wateraid.org.

٤٨- وفي السنغال، تتولى هيئة المياه السنغالية، التي مقرها في داكار، مسؤولية تزويد سكان المدينة بالخدمات، أياً كان مكان معيشتهم. وقبل التعاقد مع هذه الهيئة في عام ١٩٩٦، كانت الخدمة المقدمة ضعيفة، مع تدني جودة المياه وضعف الإمداد والارتفاع الكبير في عدد الفواتير غير المدفوعة. وتشير المعلومات إلى تزايد إقبال المستهلكين على دفع الفواتير لأنهم يحصلون على خدمة مأمونة وموثوقة وعلى مياه عالية الجودة، كما امتدت الخدمة إلى مستوطنات منخفضة الدخل، مع تطبيق تعريفات اجتماعية. وتُجرى دراسات مفصلة لاستقصاء آراء العملاء، كما يوجد نظام لتقديم الشكاوى.

٤٩- وتتطلب إقامة نظام للصرف الصحي في المدن حلاً مصمماً ومدروسة بعناية. ففي المناطق الحضرية الكثيفة السكان، نادراً ما تكون المراحيض الموجودة في الموقع عملية بسبب عدم كفاية المساحة، ولكن عادةً أيضاً ما يحول الافتقار إلى التخطيط الجيد دون توصيل المراحيض الموجودة لدى الأسر المعيشية بشبكة المجاري. وينبغي التعامل مع الكميات الكبيرة من الغائط بجزر في المناطق الحضرية الكثيفة السكان، حتى لا تتلوث موارد مياه الشرب. ويؤدي الافتقار إلى أمن الحيازة إلى تفاقم المشاكل: فقد لا يُسمح بأعمال التحسين، مثل إنشاء المراحيض، إما بسبب اللوائح أو لرفض الملاك السماح ببناء المراحيض؛ وبدون أمن الحيازة ستعزف الأسر المعيشية عن الاستثمار في بناء مرافق الصرف الصحي إن كانت هذه الأسر معرضة لخطر الإخلاء، ولن يعتمد مقدمو الخدمات إلى إسداء الخدمات للمناطق المنخفضة الدخل خشية عدم التمكن من استرداد التكاليف.

٥٠- ويلاحظ أن الحلول المبتكرة ليست عموماً ذات طبيعة تقنية، وإنما هي تركز على النهج الجديدة في الإدارة، وعلى تغيير التشريعات (انظر الفقرات من ٧ إلى ٢٣ أعلاه)، وعلى تحسين التخطيط بحيث تدرج المستوطنات غير الرسمية في عملية التخطيط على نطاق المدن.

٥١- ويتمثل أحد الحلول الشائعة في بناء مراحيض مشتركة أو عامة تلي احتياجات أسر معيشية متعددة، غير أن لهذه المراحيض تأثيرات مهمة على الإدارة. فيمكن أن تكون مرافق الصرف الصحي السيئة الإدارة باهظة التكلفة، وغير صحية، وغير متاحة إلى حد بعيد، وهي مشكلة تواجه بوجه خاص النساء والأطفال الذين يحتاجون إلى مكان آمن يستخدمونه أثناء الليل. ولحل هذه المشكلة، يجب أن تكون مرافق الصرف الصحي العامة جيدة الإدارة ومفتوحة على مدار الساعة. وتضطلع جمعية تعزيز مراكز الموارد المحلية (SPARC)، وهي منظمة غير حكومية هندية، في إطار من التعاون مع منظمة ماهيلا ميلان، وهي شبكة للنساء المقيمات في الأحياء الفقيرة، ومع الاتحاد الوطني لساكني الأحياء الفقيرة، بعملية إنشاء مراحيض مجتمعية في الأحياء الفقيرة، حيث تبدأ عملية تصميم وبناء هذه المراحيض المجتمعية استجابة لرغبة المجتمع التي يديها في إطار عمليات الاستقصاء التي يقودها المجتمع. ويمكن للنساء أنفسهن استخدام هذه المعلومات للتعاون مع الحكومة المحلية من أجل تحديد واقتناء الأرض اللازمة، مما يمكنهن من إقامة وإدارة المراحيض بحسب المواصفات المناسبة لهن.

ويمكن اتباع النموذج المالي الذي يعتمد على الدفع مقابل الاستخدام، مع وضع شرط خاص يراعي الفقراء الذين يعجزون عن الدفع، وإتاحة المراحيض مجاناً للأطفال.

٥٢- وفي الهند، تتولى منظمة غير حكومية معنية بالصرف الصحي، هي منظمة سولابه الدولية، إنشاء وإدارة مراحيض عامة، كما تتوافر لديها خبرة كبيرة في التكنولوجيات المنخفضة التكلفة وفي إنشاء المراحيض التي تشغل أقل مساحة ممكنة ومن ثم تناسب الأحياء الحضرية الفقيرة. ويستخدم أكثر من ١٠ ملايين شخص في الهند مرافق الصرف الصحي التي أنشأتها هذه المنظمة.

٥٣- وتعتبر شبكات الصرف الصحي المشتركة بين المنازل بديلاً ميسور التكلفة لشبكات الصرف المعيارية، حيث تستخدم أنابيب صغيرة القطر تمتد بطول طريق المشاة أو في الفناء الخلفي على عمق غير كبير. ونظراً إلى أن هذا النظام يستلزم مستوى عالياً من المشاركة الفعالة في إدارة النفايات من جانب الأسر المعيشية/المستخدمين، فإن تكلفة هذا النظام تقل كثيراً عن تكلفة البديل التقليدي. وقد استُخدم هذا البديل على نحو واسع النطاق في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، لكنه اشتهر في البرازيل حيث يشكل جزءاً من استراتيجية الصرف الصحي الوطنية^(٢١).

٥٤- وتواجه البلدان المتقدمة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمراحيض العامة، وحصول الأشخاص المشردين على المياه والصرف الصحي. وثمة نموذج جيد مطبق في باريس، هو مجانية المراحيض العامة بعد أن كانت تقدم الخدمة مقابل رسوم.

جيم - نوعية المياه

٥٥- وقد يُضطر السكان إلى الاعتماد على مصادر مياه غير مأمونة (مثل الآبار أو الأنهار غير المحمية)، التي عادةً ما تكون مياهها غير مأمونة نتيجة عدم كفاءة نظام الصرف الصحي أو غير ذلك من أشكال التلوث. بل إنه عندما يحصل السكان على المياه من مصادر مأمونة، قد تتلوث المياه قبل استهلاكها بسبب المشاكل المتصلة بنظم التوزيع والتوصيل. وقد تشكل جودة المياه مشكلة في المناطق الحضرية بوجه خاص، حيث يؤدي عدم كفاءة نظام الصرف الصحي إلى تلوث إمدادات المياه الجوفية الموجودة.

٥٦- ويمكن اللجوء إلى تدبير مؤقت، هو تنقية المياه عند نقاط الاستخدام، وذلك بالغلي أو بإضافة الكلور. غير أن ذلك قد يكون باهظ التكلفة. وثمة بديل رخيص الثمن هو التطهير الشمسي (المعروف باسم SODIS)، وهي طريقة تعتمد على أشعة الشمس المباشرة في تطهير المياه المعبأة في زجاجات من البلاستيك. وتتولى مدرسة المياه في أوغندا الترويج لهذه التكنولوجيا، إضافة إلى تكنولوجيات أخرى بسيطة للصرف الصحي والنظافة الصحية.

(٢١) انظر www.source.irc.nl/page/36592

دال - تعزيز النظافة الصحية

٥٧- تعتبر النظافة الصحية الجيدة ثمرة أساسية من ثمار الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتمثل اعتبارات النظافة الصحية في فترة الطمث تقدماً حديثاً نسبياً، إذ تبين للعاملين في مجال التنمية ولأفراد المجتمع أن مناقشة هذا الموضوع تكتنفه الصعوبة رغم أهميته لصحة النساء ولتمتعهن بالعديد من حقوق الإنسان. وأجرت منظمة المعونة المائية في بنغلاديش، بالتعاون مع شركائها، دراسة أساسية في أحياء مدينة دكا الفقيرة في عام ٢٠٠٥، استهدفت فهم الأفكار والممارسات المتعلقة بالنظافة الصحية في فترة الطمث وطرق تدبيرها. وتوصلت هذه المنظمة إلى أن العديد من الممارسات التي لا تُراعى في النظافة الصحية تُعزى إلى عدم الوعي والعزوف عن الحديث عن موضوع الطمث، فضلاً عن عدم توفر مرافق مياه مأمونة لغسل الحفاضات وتجفيفها. ويؤدي ترسيخ ثقافة الخجل وعدم إيلاء الاهتمام الكافي إلى مشاكل إنجابية وصحية أخرى خطيرة. ولذلك بادرت منظمة المعونة المائية إلى تصميم مراحيض مختلفة تناسب المرأة، وأعدت مواد للتثقيف والاتصال من أجل رفع مستوى الوعي لدى النساء.

٥٨- وفي جمهورية ترازيا المتحدة، تناولت منظمة المياه والصرف الصحي البيئي غير الحكومية مسألة مساعدة السيدات والفتيات على تدبير أمور النظافة الصحية في فترة الطمث، وذلك في إطار مشروع مدرسي يتعلق بالصرف الصحي. ويهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز قدرة الفتيات البالغات على التعامل مع مسألة الطمث بكرامة وثقة، ومن ثم لا ينقطعن عن الدراسة. وتقدم في جميع أنحاء البلد دورات لتثقيف المدرسين ولتخطيط الدروس بهدف تعليم الفتيات كيفية تناول مسألة النظافة الصحية في فترة الطمث.

٥٩- ولتشجيع سلوك النظافة الصحية الجيدة من سن مبكرة، ولتشجيع تعلم الدرس، تُستخدم حملة مشروع WASH United الرياضية كوسيلة لإيجاد الطلب على الصرف الصحي ولتعزيز ممارسة غسل الأيدي. وتشمل أنشطة المشروع التثقيف المرتكز على كرة القدم في المدارس، وأفرقة كرة القدم الشبائية، والمباريات، وحملات الملصقات. وبالإضافة إلى استخدام كرة القدم كمدخل، يُشرك هذا المشروع صناع القرار السياسي على جميع المستويات في تعزيز الاعتراف بالحقوق الإنساني في المياه والصرف الصحي وإعمال هذا الحق.

هاء - عدم التمييز

٦٠- يتمثل أحد الجوانب الأساسية لإعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي في مكافحة التمييز، ويتطلب ذلك توجيه اهتمام خاص إلى أفراد المجتمع المحرومين والمهمشين. وبغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه الشخص أو قبيلته أو أي أساس آخر محتمل للتمييز فإن لكل شخص حقاً متساوياً في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الكافية والمأمونة والمقبولة والميسورة التكلفة.

٦١- ولا تنشأ الممارسات التمييزية عن الدولة فحسب، وإنما أيضاً عن الممارسات الثقافية والاجتماعية العميقة الجذور. ففي ولاية تاميل نادو، بالهند، التزمت إدارة شؤون المياه^(٢٢) بالتصدي للممارسات التمييزية القائمة على أساس الطبقة الاجتماعية، وذلك باتخاذ مسألة الحصول على المياه والصرف الصحي مدخلاً لمناقشة موضوع التمييز. وقد تبين لمنفذي البرنامج، على نحو متكرر، أن السياسات والبرامج ليست هي فقط التي تديم الممارسات التمييزية، وإنما أيضاً المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى دورات تدريب وتوعية كي تدرك أن مواقفها تنطوي على التمييز.

٦٢- وعادةً ما تعجز النساء عن المشاركة بصورة كاملة في عمليات صنع القرار بسبب المعايير الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية، كما أن الحرّمات التي تحيط باستخدام المراحيض عادةً ما تكون أشد قوة لدى المرأة من الرجل. وفي نيبال، عزز مشروع إدارة موارد المياه في القرى الريفية إشراك النساء والفئات المحرومة في عمليات تقديم المياه وخدمات الصرف الصحي، وذلك من خلال استراتيجية المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وتعمل هذه الاستراتيجية على تشجيع ودعم التمكين الاجتماعي الاقتصادي للمرأة والفقراء والمستبعدين اجتماعياً، وذلك من خلال بناء القدرات، والمساواة في الحصول على الموارد، والمشاركة في صنع القرار، وتشجيع أنشطة استدرار الدخل، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي، لا سيما فيما يتصل بالممارسات التمييزية، مثل عزل النساء في فترة الطمث.

٦٣- وفيما يتعلق بالمسنين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان ملاءمة المرافق لهذه الفئات ومشاركتها في القرارات المتعلقة بالخدمات. وفي جمهورية ترازيا المتحدة، أقيمت شراكة بين اليونيسيف، ومنظمة إعادة التأهيل المجتمعي الشامل في ترازيا، ومنظمة مكافحة التلوث الصناعي للبيئة، بهدف حشد القطاعات المعنية بالإعاقة والمياه والصرف الصحي لدعم جهود الحكومة في دمج الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة في المبادئ التوجيهية المدرسية الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. ويسعى البرنامج، من خلال تحسين سبل الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، إلى ضمان إعمال الحق في التعليم لجميع التلاميذ. وكانت مشاركة كل من المنظمات المعنية بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة عاملاً محورياً في التوعية بمسألة الإعاقة بين أصحاب المصلحة المعنيين بالمياه والصرف الصحي. وشهد عام ٢٠١٠ تجربة مراحيض تتميز بالبساطة وانخفاض التكلفة، ووضع مبادئ توجيهية وكتيبات مدرسية تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، كي تستخدمها الحكومة والقطاعات غير الحكومية.

٦٤- وفي ملاوي، تركّز منظمة أعمال الكنائس في مجال الإغاثة والتنمية على إدماج الفئات المهمشة. وتضطلع المجتمعات بوضع قوانينها الداخلية بما يضمن حصول الجميع على

(٢٢) انظر www.indiasanitationportal.org/category/author/vibhu-nayar.

الخدمات، بما في ذلك توفير المياه مجاناً لمن لا يمكنهم تحمّل تكاليفها، وتركيب صناديق مصممة خصيصاً لذوي الإعاقات البدنية.

واو - حالات الطوارئ

٦٥- تتطلب حالات الطوارئ إيلاء اعتبار خاص لإعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي، نظراً إلى أن الحاجة إلى هذه الخدمات تتسم بطابع عاجل وغير متوقع. ورغم أن هذه الحاجة قد تُعتبر في بادئ الأمر قصيرة الأجل، فإن الناس عادةً ما يظلون في وضع هش لسنوات عديدة.

٦٦- وقد نشرت عدة منظمات دولية كتيبات ومبادئ توجيهية تتعلق بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي في حالات الطوارئ، منها دليل المياه في حالات اللجوء، الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(٢٣)، ودليل حماية المشردين داخلياً، الذي أصدرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهو يتضمن صحيفة إجراءات بشأن حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي^(٢٤).

٦٧- ويُشار إلى أن مشروع Sphere^(٢٥) الذي أطلقته في عام ١٩٩٧ مجموعة من المنظمات الإنسانية غير الحكومية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يحدّد المعايير المتعلقة بتقديم الخدمات وأعمال الإنشاء في حالات الطوارئ. ويشير الدليل المحدّث الذي أصدره المشروع مؤخراً إلى الحقوق في المياه والصرف الصحي، ويطلب بدعم مبادئ عدم التمييز والمشاركة والحصول على المعلومات.

٦٨- وتستخدم هيئة الخدمات الكنسية العالمية في باكستان وأفغانستان المعايير التي وضعها مشروع Sphere في أعمالها، بغية ضمان حصول المجتمعات على الأقل على الكميات الدنيا من المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي في فترة ما بعد الكوارث مباشرة. وتتضمن المبادرة توفير الأجهزة (المضخات اليدوية والمراحيض)، وتقديم التثقيف في مجال النظافة الصحية (غسل الأيدي ومعالجة المياه في المنزل)، وتوفير مواد النظافة كالصابون. ونظراً إلى أن المياه تُقدّم مجاناً في حالات الأزمات، فإن هيئة الخدمات الكنسية تتعاون عن كثب مع الحكومة لضمان اضطلاعها بمسؤولية تقديم الخدمات بعد استكمال المشروع، ومن ثمّ الإسهام في استدامة المشروع على الأجل الطويل، وضمان قدرة السكان على تحمّل تكاليف إمدادات المياه. ويحرص فريق إدارة الكوارث في منظمة TEARFUND في أفغانستان على

(٢٣) متاح في الموقع www.unhcr.org/3ae6bd100.html.

(٢٤) متاح في الموقع www.unhcr.org/refworld/docid/4790cbc02.html.

(٢٥) انظر www.sphereproject.org.

إدماج أنشطة الدعوة في عمله في حالات الطوارئ، مما يشجّع المجتمعات على فهم دورها في ضمان استدامة المشاريع وإيجاد رابطة من المساءلة بين الحكومة ومواطنيها.

٦٩- وحدّد كل من منظمة العمل على مكافحة الجوع ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التابعة لليونيسيف ثغرة في المعارف المتعلقة بأهمية حقوق الإنسان في حالات الطوارئ، مما أدى إلى عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية للممارسين تمخضت في نهاية المطاف عن وضع كتيب يبين الحقوق في المياه والصرف الصحي ويوضح للعاملين في مجال الطوارئ كيف يمكنهم استخدام هذا الإطار في تحسين سبل الحصول على المياه والصرف الصحي.

زاي - المدارس والمؤسسات والمباني والأماكن العامة الأخرى

٧٠- تحتاج المدارس والمراكز التعليمية الأخرى، والأماكن والمباني العامة، بما فيها المستشفيات والسجون وأماكن العمل، إلى خدمات المياه والصرف الصحي.

٧١- وقد أمكن، بفضل مشروع الصحة المدرسية والتغذية والمياه والصرف الصحي في مقاطعة كيلاي، بنيبال، تنفيذ برنامج لتوفير المياه والصرف الصحي في ١٧٠ مدرسة ابتدائية بغية تشجيع التلاميذ على الانتظام في الدراسة، ويركز البرنامج بوجه خاص على تعزيز سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي وتغيير السلوك.

٧٢- ومن الممكن أن يشكّل الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المأمونة مشكلة صعبة في السجون ومراكز الاحتجاز. وبعد الزيارة التي قامت بها اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب إلى البرتغال في عام ٢٠٠٨، تبين للجنة أن ممارسة "التغوط في الدلو في حيز مغلق يُستخدم كمكان للمعيشة" عمل مهين، وأوصت باتخاذ تدابير فورية لإنهاء هذه الممارسة^(٢٦). وفي عام ٢٠١١، وفي إطار متابعة زيارة عام ٢٠٠٨، أكدت اللجنة أن هذا الهدف قد تحقق^(٢٧).

حاء - الدعوة وبناء القدرات

٧٣- يمكن لجميع أصحاب المصلحة القيام بدور في التوعية بالحقوق في المياه والصرف الصحي، وفي ممارسة الضغط من أجل إعمال هذه الحقوق. ويمكن لهذه الأنشطة أن تُحدث تأثيراً مهماً عند التعبير عن مطالب المجتمع وعند ممارسة الضغط من أجل تحقيق الاستجابة الرسمية فيما يتعلق بعدم كفاية سبل الحصول على الخدمات. ويُعد كتيب الدعاة الصادر عن

(٢٦) انظر www.cpt.coe.int/documents/prt/2009-13-inf-eng.pdf، الفقرة ٤٦.

(٢٧) انظر www.cpt.coe.int/documents/prt/2011-01-inf-eng.pdf.

شبكة العمل في مجال المياه العذبة^(٢٨) بمثابة دليل لاتخاذ نهج مركّز على حقوق الإنسان في الدعوة إلى تحسين سُبُل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي وتنظيمها.

٧٤- وفي عام ٢٠٠٢، أُنشئت في الأرض الفلسطينية المحتلة مجموعة مياه الشرب والإصحاح والنظافة الشخصية في حالات الطوارئ^(٢٩)، وهي تهدف إلى تنسيق العمل في قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك تنسيق التدخلات في حالات الطوارئ، وتهدف كذلك إلى ضمان تحقيق استجابة متسقة وتوجيه رسائل تدعو إلى إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي.

٧٥- وفي مصر، تتعاون مؤسسة آفاق جديدة غير الحكومية مع سكان العشوائيات لمساعدتهم على المطالبة بحقوقهم، وذلك بإعداد نماذج مجتمعية تحصل المجتمعات في إطارها على خدمات بناء القدرات وعلى ما تحتاجه من أدوات لمواصلة تحقيق هدف الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. ويشمل ذلك تعليم المجتمعات سُبُل الاتصال بالسلطات والتعامل معها. وتحقق مؤسسة آفاق جديدة، من خلال هذه العملية، تأثيراً كبيراً على مستويات الاستدامة، حيث تمكّن المجتمعات من تنظيم نفسها والمطالبة بحقوقها في المياه، مع تعبئة ودعم المجتمعات الأخرى كي تحذو حذوها.

٧٦- وعادةً ما تعاني الفئات المحرومة من عدم وصول صوتها إلى السلطات. وتعمل منظمة بيتسدا للتنمية المجتمع، منذ عام ٢٠٠٧، وهي منظمة مجتمعية في إندونيسيا، على تيسير تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية، لا سيما الحصول على المياه والصرف الصحي، وذلك باتباع نهج تشاركي يقوم على الحقوق يتضمن حشد جهود الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ودعوتها والتواصل معها. ومن شأن إجراء تقييم أولي للاحتياجات أن يعزز وعي المجتمعات بأهمية تنظيم نفسها من أجل توحيد كلمتها في المطالبة بحقوق جميع أفرادها.

٧٧- ويؤدي أيضاً المهنيون العاملون في البحث الأكاديمي والتدريب في مجال المياه والصرف الصحي دوراً مهماً في تعزيز عملية وضع السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الإتاحة الشاملة لمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الميسورة التكلفة. وثمة مبادرات عديدة في هذا الصدد ترعاها الجامعات ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى. وتلاحظ المقررة الخاصة، بشكل خاص، ترايد البحوث والدورات التدريبية المتعلقة تحديداً بالحقوق في المياه والصرف الصحي، بما في ذلك دراسة أثر الاعتراف بهذه الحقوق، والتدريب على كيفية ترجمة هذه الحقوق إلى واقع عملي.

(٢٨) انظر www.freshwateraction.net.

(٢٩) انظر www.ewash.org/en/?view=79YOcy0nNs3D76djujAn3TTG.

طاء - مسؤوليات الأطراف الثالثة

٧٨- في الوقت الذي تقع فيه مسؤولية أعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي على عاتق الدولة، فإن على المؤسسات التجارية أيضاً مسؤولية احترام حقوق الإنسان. ويشمل ذلك عدم منع الآخرين من ممارسة حقوقهم، وهو ما يمكن أن يحدث، مثلاً، بالإفراط في استخراج المياه أو بتقييد الوصول إلى مصادر المياه، أو بتلويث الموارد المائية باتباع الممارسات الملوثة. وتمثل ولاية الرؤساء التنفيذيين مبادرة تحت رعاية الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، حيث تُجرى في إطار هذه المبادرة مناقشات مع الشركات بشأن حقوق الإنسان، كما تشجع هذه المبادرة استخدام المياه على نحو يتسم بالمسؤولية. وقد اعتمدت شركة بيسيكو^(٣٠)، وهي عضو في مبادرة ولاية الرؤساء التنفيذيين، مبادئ توجيهية تتعلق بالحق في المياه، وتراعي متطلبات المجتمع قبل إنشاء أي مصنع جديد وفي فترة حياة المصنع. كما تستطلع شركة بيسيكو إمكانية الاستفادة من عمليات تقييم أثر حقوق الإنسان في أنشطتها. وتقوم شركة نورث ستار^(٣١)، الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمسؤولة عن إدارة أصول شركة بيسيكو، باختيار الشركات الجديرة بالإدراج في سجلاتها على أساس مدى مراعاة هذه الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وتدرج احترام الحق في المياه في اعتباراتها. وتعاونت شركة نورث ستار، في إطار أنشطتها، مع شركة بيسيكو وشركة إنتل وشركة كونكتيكت لخدمات المياه من أجل وضع سياسات محددة بشأن الحق في المياه.

خامساً - المساءلة والرصد

٧٩- لكي يتم أعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي، يجب أن يخضع مقدمو الخدمات والمسؤولون الحكوميون للمساءلة أمام المستفيدين من الخدمات. ولتعزيز المساءلة، ينبغي القيام بأمور، منها إنشاء هيئات وعمليات فعالة للرصد؛ ووضع مؤشرات سليمة لتقييم التقدم المحرز، ومدى القدرة على تحمل تكاليف الخدمات، والتوزيع العادل والمنصف لموارد المياه والصرف الصحي بحسب الاحتياجات؛ وإنشاء آليات قضائية وإدارية فعالة للشكوى يسهل الوصول إليها وتسمح للأفراد بالإبلاغ عن مظالمهم والانتصاف منها بصورة مرضية؛ وتعزيز الإدارة الرشيدة.

(٣٠) انظر www.pepsico.com/Purpose/Environmental-Sustainability/Partnerships-and-Community.html.

(٣١) انظر www.northstarasset.com/services.html.

ألف - الرصد والمؤشرات

- ٨٠- يؤدي رصد الخدمات القائمة والجديدة، من حيث نوعيتها والقدرة على تحمل تكاليفها وعدم التمييز في تقديمها، دوراً محورياً في ضمان المساءلة. وتشارك في الرصد مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بداية من الكيانات الحكومية، بما في ذلك الجهات التنظيمية (انظر الفقرات من ١٩ إلى ٢٣ أعلاه) إلى منظمات المجتمع المدني المحلية. ولا غنى عن الرصد لفهم مستويات الحصول على الخدمات، وعوائق الحصول عليها، وكيفية تحسين عملية تقديمها.
- ٨١- وقد وردت الإشارة إلى الرصد على المستوى العالمي في تقرير الأمم المتحدة المعنون التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، وهو التقرير الذي يقيم السياسات والأولويات والتدفقات المالية من حيث مدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي^(٣٢). وتشير التطورات الحديثة إلى أن الجوانب المتعلقة بالحقوق في المياه والصرف الصحي ستُدرج أيضاً في التقرير المذكور لعام ٢٠١٢.
- ٨٢- وعلى الصعيد الوطني، أجرى المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه استعراضات للوضع في البلدان^(٣٣)، تتناول مدى توافر المؤسسات والسياسات والميزانيات المناسبة لدى البلدان لكي تحسن سبل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي على نحو مستدام.
- ٨٣- وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في بعض البلدان، دوراً مهماً في رصد الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. فمثلاً، تشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور وبيرو وكولومبيا^(٣٤) في عدد من الأنشطة، منها مراجعة هياكل الرسوم لضمان القدرة على تحملها، والاستجابة لشكاوى المواطنين، وإجراء تحقيقات في حالات عدم الامتثال لحقوق الإنسان. وعادة ما تتولى هذه المؤسسات رصد أعمال الهيئات الحكومية والجهات المقدمة للخدمات، وتعاون على نحو وثيق مع الهيئات التنظيمية، وتقديم توصيات بشأن كيفية تعزيز الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وتحسين نوعيتها بطريقة غير تمييزية.
- ٨٤- ويمكن أيضاً لمنظمات المجتمع المدني أن تقيم مدى امتثال الدولة والقطاع الخاص للحقوق في المياه والصرف الصحي. فمثلاً، يقوم مرصد المواطن للخدمات العامة، الموجود في غواياكويل، بإكوادور، بتشجيع مساءلة الجهات الخاصة المقدمة للخدمات، وذلك لرصد مدى امتثال ممارساتها لالتزاماتها التعاقدية وللقانون. وفي حالة الادعاء بارتكاب انتهاكات، يقدم المرصد شكاوى إلى مجموعة من المحافل، مع الإعلان عن هذه الانتهاكات في الأخبار المحلية.

(٣٢) أي تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يتسنى لهم الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

(٣٣) انظر www.wsp.org.

(٣٤) انظر www.defensoria.org.co/red (Colombia); www.dpe.gob.ec/dpe (Ecuador); and www.defensoria.gob.pe/index.php (Peru).

٨٥- كما يؤدي المجتمع المدني دوراً محورياً في وضع الاستراتيجيات والأساليب الرامية إلى تحسين عملية رصد الميزانية، وهو أمر أساسي لضمان كفاية التمويل الذي تقدمه الحكومة لدعم خدمات المياه والصرف الصحي، ولضمان إنفاقه في القطاعات المناسبة، وضمان إنفاق هذه الأموال على نحو فعال في الغرض المحدد لها. وقد وضعت هيئة المعونة المائية في نيبال دليلاً للميزانية كي تستخدمه منظمات المجتمع المدني لمساعدة المجتمعات على فهم ورصد الميزانيات المخصصة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية^(٣٥). وتمكّن هذه الأدوات المجتمع المدني من تقييم مدى كفاية المخصصات المرصودة من الميزانية لدعم الحصول على المياه والصرف الصحي. وفي جمهورية ترازيا المتحدة، أيضاً، تعمل المنظمة الترويجية للمعونة الكنسية على تعزيز الإدارة القائمة على المساءلة فيما يتعلق بإمدادات المياه للمجتمعات المحلية، وذلك من خلال نظام عام لتتبع النفقات يراقب ما إذا كانت الأموال المخصصة للخدمات العامة الحيوية، بما فيها المياه والصرف الصحي، تُنفق على النحو المخطط لها ولمصلحة المستفيدين المستهدفين.

٨٦- ومن منظور الدعوة، تزداد فعالية الرصد عندما تكون المعلومات التي جُمعت ذات صلة باحتياجات المجتمع. وكثيراً ما تجمع الحكومة الوطنية أو الوكالات الأخرى البيانات لاستخدامها في أغراض خارجية، دون نشرها على نحو نشط بين أصحاب المصلحة المحليين. ويمكن أيضاً تعزيز أهمية الرصد عن طريق ضمان تحسين فهم المجتمع المدني ومقدمي الخدمات والمسؤولين الحكوميين لموارد المياه والصرف الصحي القائمة، حيث يوضح الرصد مدى التفاوت في الحصول على الخدمات ويسر تحديد واستهداف المناطق المحرومة من هذه الخدمات. وقد أعد الاتحاد الدولي لسكان الأحياء الفقيرة عملية مرنة يديرها المجتمع، تسمى الحصر^(٣٦)، يقوم أفراد المجتمع في إطارها بجمع بيانات بشأن الحصول على المياه والصرف الصحي وغير ذلك من المسائل، ويتم ذلك في كثير من الأحيان بالتعاون مع الأكاديميين أو المهنيين المحليين. وتضمن هذه العملية أن تعبر المعلومات بدقة عن المشاكل التي يواجهها سكان الأحياء الفقيرة، وأن تستفيد المجتمعات من هذا البيانات عند التفاوض مع البلديات المحلية بشأن تحسين الخدمات.

٨٧- ومنذ ظهور برنامج GoogleEarth وتزايد إمكانية الوصول إلى نظامي رسم الخرائط وهما نظام المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد المواقع، ظهرت مجموعة من النهج في تحديد مواقع توزيع المياه ورسم خرائط الصرف الصحي^(٣٧). ويساعد هذا النوع من نظم رسم الخرائط المجتمعات والسلطات المحلية في تحديد مواقع توزيع المياه والمراحيض،

(٣٥) انظر www.wateraid.org/documents/plugin_documents/budget_primer_for_cso_aug2010_1.pdf.

(٣٦) انظر www.sdinet.org/ritual/enumerations.

(٣٧) انظر، مثلاً، مبادرة ثاني أكسيد الكربون في الموقع:

www.h20initiative.org/article/68003/Water_Point_Mapping.

ومدى فعاليتها، وسلامتها، والقدرة على تحمل تكاليفها، كما يمكن استخدامه في الضغط على الحكومات من أجل تحسين سبل الحصول على الخدمات في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

٨٨- ويعتبر رصد جودة المياه جانباً محدداً من جوانب المراقبة، وهو يتطلب في كثير من الأحيان مزيداً من الخبرة. وفي رومانيا، يُلزم تشريع معين وزارة الصحة بأن ترصد، بالتعاون مع الحكومات المحلية والجهات المقدمة للخدمة، جودة المياه وبأن تبلغ السلطات المختصة والجمهور عن حالات عدم الامتثال. وتسعى رومانيا إلى تحسين عملية رصد جودة المياه في الموارد المائية بالمناطق الريفية، حيث لا تحظى هذه الموارد بالرصد كما هو الحال في المناطق الحضرية.

٨٩- وتتعاون منظمة غير حكومية، هي منظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، مع الشركاء المحليين في المدارس في أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا ورومانيا من أجل وضع خطط لسلامة المياه. وفي سياق محدودة الإجراءات الحكومية الرامية إلى وضع تدابير لحماية المياه، وضعت المنظمة مجموعة مواد تثقيفية للمدارس من أجل وضع خطط مجتمعية لسلامة المياه في نظم الإمداد المحلية والصغيرة. كما صدر كتيب يوضح أساليب جمع المعلومات من جانب السلطات المحلية، ويقدم معلومات لأصحاب المصلحة بشأن خصائص مياه الشرب ومصادر التلوث، والمخاطر الصحية ذات الصلة بتلوث المياه.

٩٠- وتتوقف فعالية الرصد على وجود مؤشرات سليمة. وعادة ما تفشل المؤشرات الموجودة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في قياس جوانب معينة تعتبر أساسية من منظور حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز أو القدرة على تحمل التكاليف. ومن شأن وضع مؤشرات تقيس مبادئ حقوق الإنسان أن يتيح لهيئات الرصد النظر في مجموعة أوسع من المسائل. ويجري حالياً وضع مؤشرات محددة ذات صلة بالحقوق من أجل إدراجها في البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد خدمات المياه والصرف الصحي^(٣٨)، وذلك لإتاحة فهم أفضل للفئات التي لا يمكنها الحصول على المياه والصرف الصحي، وأسباب ذلك.

٩١- وفي نيكاراغوا، كانت الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة برصد إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي عادة ما تركز فقط على وجود البنية التحتية. ولزيادة تركيز الضوء على جوانب حقوق الإنسان، أدرجت نيكاراغوا، بالتعاون مع المجتمع المدني، المعايير والمؤشرات المرتكزة على الحقوق في أحدث دراسة استقصائية وطنية، حيث تضمنت الدراسة عوامل مثل مدى إدراك المستفيدين من الخدمات لتوافر وكفاية خدمات المياه والصرف الصحي، وكذلك الفئات السكانية الأكثر تأثراً بالتمييز.

(٣٨) انظر www.wssinfo.org.

باء - التقاضي

٩٢- من الممكن أن يكون التقاضي باهظ التكلفة وأن يستغرق وقتاً طويلاً، ومن ثم فإنه عادة ما يعتبر الملجأ الأخير؛ ولكن عندما يتواصل رفض الحكومات احترام حقوق الإنسان، فقد يكون التقاضي وسيلة فعالة لضمان حصول الأفراد والمجتمعات على الخدمات الأساسية. وتبين الحالات المدرجة أدناه بعض الطرق التي ساعدت من خلالها التقاضي في إعمال الحقوق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

٩٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نجح ممثلان لجماعة الباساروا، وهي جماعة من السكان الأصليين تعيش في محمية للصيد في بوتسوانا، في تقديم دعوى بموجب قانون المياه الوطني. وكانت هذه الجماعة قد مُنعت من الوصول إلى بئر كانت تستخدمه منذ عقود، وذلك في محاولة لإجبارها على مغادرة محمية الصيد التي تعيش فيها من قبل إعلانها كمحمية للصيد. وأشارت المحكمة إلى القرار الذي أصدرته مؤخراً الجمعية العامة بشأن الحق في المياه والصرف الصحي، وخلصت المحكمة إلى أن منع أفراد جماعة الباساروا من استخدام البئر الموجودة في الأرض التي يقيمون فيها، على نفقتهم الشخصية، يصل إلى درجة المعاملة المهينة التي تحظرها عدة صكوك، منها اتفاقية مناهضة التعذيب. وأشار حكم المحكمة تحديداً إلى التعليق العام رقم ١٥ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ الذي اعترفت فيه الجمعية بالحق في المياه والصرف الصحي^(٣٩).

٩٤- وفي عام ٢٠٠٤، وفي سياق قضية عُرضت على محكمة قرطبة المدنية والسياسية، في الأرجنتين، طلب سكان تشاكراس دي لا مرسد اتخاذ إجراء انتصافي ضد بلدية سمحت لمصنع لمعالجة مياه الصرف بتصريف مياه الصرف غير المعالجة في مصدر إمداد مياه الشرب للمجتمع المحلي. وأشارت المحكمة أيضاً إلى التعليق العام رقم ١٥، وأمرت البلدية بإعادة تأهيل مصنع معالجة مياه الصرف وإصلاحه وتحسينه، كما أمرت أيضاً حكومة الإقليم بتزويد المجتمع المحلي بمصدر بديل لمياه الشرب لحين الانتهاء من التحسينات. واستكملت حكومة الإقليم العمل في نظام جديد لمياه الشرب في عام ٢٠٠٦^(٤٠).

٩٥- ورغم قلة الأحكام القضائية المؤيدة للحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي، فإن السوابق القضائية تتزايد بمعدل بسيط. وفي عام ١٩٨٠، اعترفت المحكمة العليا في الهند بالتزام الدولة بتوفير مرافق كافية للصرف الصحي، مشيرة إلى أن عدم توفير سبل الوصول إلى الصرف الصحي "يدفع سكان الأحياء الفقيرة البائسين إلى قضاء حاجتهم في الشوارع، جلسة لبعض الوقت، ثم علناً بعد ذلك، لأن الحياء تحت ضغط الطبيعة يصبح ترفاً

(٣٩) فيما يتعلق بالمسألة بين ماتسيان موستلهانيان وحاكنيا تسوي ماتسيان والحامي العام (كانون الثاني/يناير ٢٠١١): انظر www.elaw.org/system/files/bs.mosethhanyane.jan2011.pdfsee.

(٤٠) انظر www.cedha.org.ar/es/comunicados_de_prensa/go.php?id=93.

والكرامة فناً عسيراً^(٤١). وبالمثل، أكدت الدائرة الدستورية لكوستاريكا، في عام ٢٠٠٧، أن نظم الصرف الصحي السيئة الصيانة في فيلا فلوريز، وهي النظم التي أسهمت في إغراق الأسر المعيشية بمياه الصرف، تنتهك الحق الدستوري في الصحة، وأمرت الدائرة البلدية والكيانات الحكومية المختلفة باتخاذ تدابير علاجية فورية^(٤٢).

٩٦ - وحتى في حالة عدم نجاح التقاضي، فإن من شأنه أن يحدث تأثيراً إيجابياً إذا اقترن بحملات المجتمع المدني الرامية إلى الضغط على راسمي السياسات، وأن يؤدي إلى تغيير في السياسات. وفي قضية مازيبوكو ضد مدينة جوهانسبرغ، اشتكى سكان فيري، في سويتو، كلاً من مدينة جوهانسبرغ وشركة مياه جوهانسبرغ وإدارة شؤون المياه والغابات، حيث ادعوا أن سياسة توفير الاحتياجات الأساسية من المياه مجاناً لا توفر للسكان ما يكفيهم من المياه، وأن تركيب عدادات المياه المسبقة الدفع غير قانوني. وأصدرت المحكمة الدستورية قراراً ضد المدعين، غير أن البلدية غيرت سياستها ووفرت كميات أكبر من المياه مجاناً للأسر المعيشية المسجلة كسكان أصليين.

جيم - الإدارة الرشيدة والشفافية

٩٧ - تحدد الممارسات المبينة أعلاه استراتيجيات معينة مصممة لتعزيز المساءلة بين مقدمي الخدمات والكيانات العامة ذات الصلة. غير أنه في نهاية المطاف يستلزم الإعمال الطويل الأجل للحقوق في المياه والصرف الصحي، مثلما هو الحال مع حقوق الإنسان، تعزيز ثقافة المساءلة التي لا تزدهر إلا في مناخ من الإدارة الرشيدة والمؤسسات الديمقراطية القوية والشفافية.

٩٨ - ويعتبر ارتفاع مستوى الفساد علامة على الافتقار إلى المساءلة، وقد يؤدي إلى تحمل مستخدمي المياه مزيداً من التكاليف. ففي بعض البلدان، مثلاً، يتعين على الأسر المعيشية دفع رشوة للحصول على المياه، سواء للحصول على وصلة أم في إطار نظام فواتير المياه العادية. ويقبل معظم الناس دفع الرشوة بدلاً من رفضها مما قد يحرمهم من الخدمات. وبالمثل، من الممكن أن يؤدي الافتقار إلى الشفافية في عملية التعاقد بين الكيانات الحكومية ومقدمي الخدمات، أو بين مقدمي الخدمات والمستهلكين، إلى زيادات في الأسعار. ويشير أحد التقديرات إلى أن الفساد قد يرفع تكلفة تحقيق الهدف المتعلق بالمياه والصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية بنحو ٤٨ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥^(٤٣).

(٤١) انظر [www.judis.nic.in/supremecourt/Municipal Council, Ratlam v. Vardhichand et al.](http://www.judis.nic.in/supremecourt/Municipal_Council,_Ratlam_v._Vardhichand_et_al.), at [qrydisp.aspx?filename=4495](http://www.qrydisp.aspx?filename=4495).

(٤٢) انظر المقرر رقم ١١٧٩٦ المتاح في الموقع www.poder-judicial.go.cr/salaconstitucional/votos%20por%20tema.htm.

(٤٣) Global Corruption Report 2008: Corruption in the Water Sector, Transparency International, p. www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2008#110. Available from

٩٩- وقد طُرِحَ عدد من المبادرات عبر الوطنية الرامية إلى دعم الإدارة الرشيدة والحد من الفساد. فمثلاً، يعتبر مؤشر الإدارة الحضرية، الذي وضعه كل من الحملة العالمية للحكومة الحضرية، والمرصد العالمي للحضر، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أداة ذاتية التقييم من جانب السلطات المحلية، ويهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الحوار مع مجموعة من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين بشأن أولويات التنمية. ويرصد هذا المؤشر عمليات اتخاذ القرار في الحضر، والآليات والمؤسسات التي يعبر مختلف أصحاب المصلحة من خلالها عن اهتماماتهم، ويمارسون حقوقهم، ويوفون بالتزاماتهم، ويسوون خلافاتهم. وتركز المؤشرات أيضاً على نوعية العلاقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى المحلي، وتتناول عوامل مثل وجود سياسة لتسعير المياه مراعية للفقراء. وتولي عملية التقييم أولوية للتشارك في جمع البيانات من أجل تحسين الدقة وضمان الملكية الجماعية للنتائج^(٤٤).

١٠٠- ويمكن دعم الإدارة الرشيدة والمساءلة عن طريق تشجيع الحكومات والكيانات الخاصة على قبول الاتفاقات التي تلزمها قانوناً بتجنب الممارسات التي تنطوي على الفساد في عملية إبرام العقود العامة. ولدعم نزاهة هذه الاتفاقات، أعدت منظمة الشفافية الدولية دليلاً مرجعياً يبين فيه كيفية وضع وتنفيذ هذه الاتفاقات وكيفية ضمان الامتثال لها^(٤٥)، وبالمثل، تحدد الدراسة الاستقصائية بشأن نزاهة عقود المياه، التي أجرتها في عام ٢٠٠٩ منظمة الشفافية الدولية^(٤٦)، ممارسات الفساد، وتقتراح التشارك في عمليات وضع الاستراتيجيات من أجل الحد من احتمالات الفساد.

١٠١- وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة النزاهة في مجال المياه دليلاً تدريبياً بشأن النزاهة في مجال المياه، يشير صراحة إلى الحق في المياه والصرف الصحي^(٤٧).

١٠٢- وثمة نهج آخر محلي لدعم الإدارة الرشيدة والشفافية، يتجلى في التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طاجيكستان للمخاطر التي تهدد نزاهة قطاع المياه، والذي يهدف إلى وضع خطة لتخفيف مخاطر الفساد في هذا القطاع. وتبين التجارب التي جرت في بلدان أخرى أن هذه الأنواع من التقييم قد تؤدي إلى الاعتراف الصريح من جانب راسمي السياسات بأن الفساد يمثل مشكلة لقطاعي المياه والصرف الصحي. كما أن الطريقة الشاملة والتشاركية التي تجرى في إطارها هذه التقييمات تعزز ملكية الجمهور للنتائج.

(٤٤) انظر www.unhabitat.org/content.asp?typeid=19&catid=25&cid=2167.

(٤٥) انظر www.transparency.org/news_room/in_focus/2011/integrity_pacts_reaching_out_to_the_water_sector.

(٤٦) انظر http://gaportal.org/sites/default/files/baseline_water_integrity_survey_uganda10.pdf.

(٤٧) انظر www.cap-net.org/content/new-training-manual-water-integrity.

سادساً - الاستنتاجات

١٠٣ - تتضمن هذه الخلاصة ممارسات متنوعة تتعلق بجوانب مختلفة لإعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي في مناطق مختلفة من العالم. فهي تبين أن حقوق الإنسان تسمح بحلول مختلفة، وأنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات، وإنما توجد طرق عديدة لترجمة حقوق الإنسان هذه إلى واقع عملي. وتبين هذه الخلاصة أيضاً بوضوح أن من الممكن إنفاذ حقوق الإنسان في الظروف التي تبدو صعبة، كما في المناطق النائية أو الأحياء الفقيرة أو في حالات الطوارئ. ومن شأن وجود رؤية لدى القطاعات، والالتزام بضمان حصول الجميع على الخدمات، ووجود الرغبة السياسية على التنفيذ، فضلاً عن بعض الخيال، أن يسهم في إعمال هذه الحقوق. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخلاصة تبين أن تطبيق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، ممثلة في الحق في المياه والصرف الصحي، يمكن أن يرفع مستويات الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي المأمونة والمقبولة والميسورة التكلفة والكافية. وهناك بالتأكيد المزيد الذي ينبغي تحقيقه ودراسته، ولكن يلاحظ أن تزايد عدد الدول والمنظمات التي تستفيد بشكل محدد من إطار الحقوق في المياه والصرف الصحي في رسم نهج عملها قد أسفر عن زيادة التركيز على الأشخاص المهملين والمستبعدين والمنسيين.

١٠٤ - وترى المقررة الخاصة أن عملية إعداد هذه الخلاصة نفسها تمثل ممارسة جيدة، إذ يسرت تبادل الآراء والممارسات بين الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، من أجل استطلاع التفاصيل والتعقيدات التي تكتنف إعمال الحقوق في المياه والصرف الصحي. وتأمل المقررة الخاصة في أن يتواصل هذا التبادل للآراء والممارسات. وتعتقد أن قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ الذي اعتمده في عام ٢٠١٠، والنماذج الواردة في هذه الخلاصة، يمكنها أن تؤدي إلى بذل مزيد من الجهود من أجل ضمان التمتع بالحقوق في المياه والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم.

١٠٥ - وتعرب المقررة الخاصة عن أملها في أن تثبت الأمثلة العملية الواردة في هذه الخلاصة أن تطبيق معايير حقوق الإنسان ليس ضرباً من الأحلام، وأن تكون هذه الأمثلة حافزاً لمزيد من الممارسات الداعمة للحقوق في المياه والصرف الصحي.